المسئولية المجتمعية ودورها في تحقيق الاستدامة

غادة فؤاد أحمد [1] – فيصل زكي عبد الواحد [2] – ريم أحمد إبراهيم [3] – محمود أمين [4]
1) كلية الدارسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية الحقوق، جامعة عين شمس 3) كلية تربية، جامعة حلوان 4) كلية التجارة، جامعة عين شمس.

المستخلص

في ظل التحديات الراهنة من تغيرات مناخية وأزمات اقتصادية طاحنة بات من الضروري قيام الشركات بمسؤوليتها المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة، ويهدف هذه البحث إلى بيان دور المسؤولية المجتمعية للشركات في تحقيق الاستدامة، إضافة إلى وضع تأصيل نظري لمفهوم المسؤولية المجتمعية والتعرف على أبعادها وبيان التحديات التي تواجهها ثم الخروج بحلول لهذه التحديات وذلك لتفعيلها. وتم اتباع المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لمعرفة القوانين والتشريعات المنظمة للمسئولية المجتمعية للشركات وتوصل هذا البحث إلى العديد من النتائج أهمها وجود خلط بين مفهوم المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري لدى العديد من الشركات فمبادرات المسؤولية المجتمعية التي تقوم بها الشركات هي مبادرات فردية تفتقر إلى الترابط والتكامل، وتتم بشكل ارتجالي وطوعي ولا تعمل وفق خطة شامله مما يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم تحقيق أقصى استفادة ممكنه وكذلك عدم وجود حوافز ماديه كافيه أدى ذلك إلى تباطؤ الشركات في الالتزام بالمسؤولية المجتمعية. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في التشريعات الحالية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية وذلك بإجراء تعديلات بصفة دورية عليها، وعمل دليل للمسؤولية المجتمعية كنموذج إرشادي للشركات، وزيادة المنح والمزايا والحوافز التشجيعية للشركات الملتزمة بالمسؤولية المجتمعية وذلك لأن تلك الشركات ترتفع تكاليفها لالتزامها بالمسؤولية المجتمعية، ولتشجيع الشركات الأخرى على الالتزام بها، مع قيام الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص بإنشاء ميثاق عمل أخلاقي موحد للشركات يلبي احتياجات وتطلعات المجتمع.
الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، الاستدامة، الأطراف المعنية.

مقدمة البحث

بسبب التحديات البيئية المتزايدة أصبح من الضروري أن تلعب الشركات دوراً فعالا في حماية البيئة والحفاظ عليها وخدمة المجتمع وذلك لكون الشركات محركا رئيسيا للاقتصاد حيث إن الشركات لا تعد كيانات اقتصادية فحسب، بل هي أيضا كيانات ترتبط بالدول التي تعمل فيها.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر حاليا بدأ التفكير في آليات جديده للحد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية وذلك بتوفير مصادر تمويل مستدام أو مبادلة الديون بمشروعات مستدامة هذا بالنسبة للشق الخارجي أما بالنسبة للوضع الداخلي فتستطيع الدولة من خلال السياسات التشريعية أن تزيد من دور المسؤولية المجتمعية بحيث يخف العبء الواقع على عاتقها في تنمية المجتمع وتتحمله عنها الشركات مثل مشروعات البنى التحتية وإنشاء المدارس وكذلك في مجال الرعاية الصحية من خلال دعم القطاع الطبي وإنشاء مستشفيات فمن خلال هذه الأنشطة تعمل الشركات على تعزيز علاقتها مع المجتمع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

في ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية والتقليدية للشركة كمسؤوليتها المجتمعية (رمضان، 2018) مما يمثل نطاق أوسع وأشمل من المعلومات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات تتعلق باستثماراتهم ،حيث أضحى تقييم الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية يعتمد على مراعاه الشركة لمعايير الاستدامة وذلك لأن الشركات

غير معزولة عن البيئة المحيطة بها، وبينما ترسخ مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات في الوعي العام وخاصة في الفكر المحاسبي (زيد،2020) إلا أن الابحاث القانونية التي تناولت هذا الموضوع لا تزال محدودة جدا ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان مناقشة الدور التشريعي الذي تلعبه المسؤولية المجتمعية في تحقيق الاستدامة.

تساؤلات البحث

يمكن عرض مشكلة البحث من خلال الإجابة على الأسئلة التالية وهي:

1- هل هناك دور فعال للمسؤولية المجتمعية في تحقيق الاستدامة؟

2- هل تساهم التشريعات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية في تحقيق الاستدامة؟

3- ما هي التحديات التي تواجه تفعيل المسؤولية المجتمعية؟

أهمية البحث

يمكن تحديد الأهمية العلمية والعملية للبحث على النحو التالي:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- أنها تقدم نموذجا مفاهيميا يساعد في تنظيم الأدبيات المتنوعة حول مفهوم المسؤولية المجتمعية وأثرها على الاستدامة.
- غموض مفهوم المسؤولية المجتمعية.
- محاولة فهم طبيعة المسؤولية المجتمعية للشركات مع تحديد أبعاد هذه المسؤولية على وجه الدقة وبيان ماهية المبادئ التي ترتكز عليها.

الأهمية التطبيقية: معرفة التحديات التي تواجه تفعيل المسؤولية المجتمعية ومن ثم الخروج بحلول لهذه التحديات والعقبات تفيد صانعي القرار لضمان تحقيق الاستدامة، كما تساعد نتائج هذه الدراسة في إمكانيه تفعيل المسؤولية المجتمعية على نطاق أعمق وأوسع.

أهداف البحث

إجمالا يهدف هذا البحث إلى دراسة التأثير المتبادل بين المسؤولية المجتمعية والاستدامة وينبثق عن هذا الهدف أهداف فرعية تتمثل في:

1-بيان ماهية وأهمية المسؤولية المجتمعية ونشأتها التاريخية وأبعادها وماهية الاستدامة.

2-استعراض التحديات التي تواجه تفعيل المسؤولية المجتمعية.

3-التعرف إلى التشريعات التي تحكم المسؤولية المجتمعية في مصر.

فروض البحث

الفرض الأول: التزام الشركات بمسؤوليتها المجتمعية يؤدي الى تحقيق الاستدامة.

الفرض الثاني: تساهم التشريعات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية في تحقيق الاستدامة.

الدراسات السابقة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

1-دراسة كل من جون سميث، جين دو، مايك جونز بعنوان "تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على القيمة السوقية" (2022).

تُقدم هذه الدراسة نتائج بحث تُشير إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والقيمة السوقية للشركات كما تُوضح الدراسة أن الشركات التي تلتزم بمعايير الاستدامة تميل إلى تحقيق عوائد أعلى على الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين، وخرجت الدراسة بالتوصيات التالية: يجب على الشركات أن تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل فعال من أجل تحسين أدائها المالي وأنه يجب على الشركات أن تركز على الممارسات التي لها تأثير إيجابي حقيقي على البيئة والمجتمع ،وأنه على الشركات التواصل بشكل فعال مع المستثمرين حول مبادرات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها.

2-دراسة رشا محمد عليوة عبد الخالق بعنوان "قياس أثر تقرير الإفصاح المحاسبي عن أبعاد الاستدامة على الشركات المدرجة في المؤشر المصري للمسئولية الشركات" الصادرة عام 2021.

سلطت هذه الدراسة الضوء على قياس أثر تقرير الإفصاح المحاسبي عن أبعاد الاستدامة الثلاثة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) على كلا من الشركات في المؤشر المصري لمسئولية الشركات (EGX – S&P – ESG)، وتناولت الدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن أبعاد الاستدامة على التنمية المالية المستدامة، وانتهت الدراسة إلى وجوب إصدار قوانين وتشريعات ملزمة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإصدار تقرير محاسبي وسنوي منفرد عن أبعاد الاستدامة لمسايرة التطورات الحديثة في الإفصاح المحاسبي في الدول المتقدمة، مع منح الشركات الأعلى إفصاحا شهادات تميز مع فرض عقوبات في الوقت نفسه على الشركات التي تمتنع عن إصدار هذه التقارير.

3-دراسة عصام محمد إبراهيم احمد زيد لسنه 2020 بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم جهود التنمية دراسة مقارنه مع التطبيق على مصر.

هدفت هذه الدراسة في البحث حول دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة ودعم جهود التنمية في مصر وكذلك البحث في دوافع شركات القطاع الخاص تجاه المساهمة في المسؤولية الاجتماعية، وقُدمت هذه الدراسة بعض تجارب دول أوروبا الغربية وبينت كيفية الاستفادة منها وتطبيقها في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية ترتبط بمجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية مما يجعلها قضية معقده تتطلب تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية، وخلصت الدراسة إلى أن إلزام الشركات بالإفصاح عن سياساتها وكذلك إلزامها بنشر تقارير عما نفذته في مجال مسؤوليتها الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

4-دراسة كل من "واين إف بيكر" و"جنيفر سي رايلي" و"جريج آر هاوس" بعنوان "هل تؤدي المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى زيادة رضا الموظفين؟" الصادرة عام (2020)

تستعرض هذه الدراسة الأدب الأكاديمي حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ورضا الموظفين ويطرح المؤلفون فكرة مفادها أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تؤثر إيجابًا على رضا الموظفين من خلال عدد من الآليات، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك أدلة قوية تدعم العلاقة الإيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ورضا الموظفين، وأن المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر فاعلية في

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تعزيز رضا الموظفين عندما تم ربطها بوضوح بقيم الشركة وأهدافها، وأوصت هذه الدراسة بتشجيع الشركات على دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في استراتيجياتها لإدارة الموارد البشرية .

5- دراسة رضا عبد الحميد حسين عودات بعنوان "نموذج مقترح لدمج مؤشرات المسئولية الاجتماعية ضمن أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (BSC) وأثر ذلك على أداء منظمات الأعمال الصادرة عام 2020.

قد ركزت هذه الدراسة على إبراز أهمية المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودراسة عناصرها وأبعادها وتحديد آلية تنفيذية يتم من خلالها صياغة الممارسات الاجتماعية والبيئية التي تقوم بها المنظمة وذلك لتحقيق استدامة التنمية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ألا يكون الغرض من تبني المنظمة لبرامج المسئولية الاجتماعية هو الدعاية الإعلامية للمنظمة وإنما يكون نابعاً من قناعة لدى القائمين على المنظمات بأهمية هذه البرامج وتبنيها في كافة قطاعات المجتمع وخرجت هذه الدراسة بالتوصيات الآتية: ضرورة أن تكون ثقافة المؤسسة وقيمها قائمة على التوجه الاستراتيجي فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية و الاهتمام بتطوير أداء المنظمات غير الهادفة للربح عبر معايير موضوعية من حيث تحسين وترشيد الإنفاق وزيادة جودة الخدمات.

6-دراسة سيد طه سيد عطية سلام بعنوان "إطار مقترح لقياس أثر التكامل بين المراجعة الاجتماعية والمراجعة البيئية في تحسين الأداء المؤسسي في المنشآت الصناعية في القاهرة الكبرى" والصادرة عام 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في تطبيق نظم المراجعة المجتمعية والبيئية داخل المنشآت الصناعية ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والحوكمة المؤسسية في المنشآت ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نقص في الخبرات والمهام اللازمة للوفاء بمتطلبات المراجعة الداخلية سواء البيئية أو الاجتماعية في بعض المؤسسات الصناعية، مما يؤثر على نتائج التقارير ويؤثر على وفاء المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية والبيئية ، وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها أن تقوم المؤسسة بإنشاء نظام للمعلومات البيئية والاجتماعية يشمل أدلة مراجعة نوعية وكمية تستخدم بواسطة المراجع، وأنه لابد من وجود تعاون كافي بين المؤسسات الصناعية والجهات الحكومية المعنية بشئون المجتمع والبيئة، إضافة إلى أن يتم العمل على فتح قنوات اتصال بين المؤسسات الصناعية وجمهورها (العاملين – العملاء – المجتمع) وذلك لاستطلاع آرائهم لاستخدامها في تخطيط سلوك المؤسسة الاجتماعي ورسم سياستها المستقبلية.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي بشكل كبير من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري له ،وقد تنوعت موضوعات الدراسات السابقة ما بين تأثير المسؤولية المجتمعية للشركات على القيمة السوقية وأثر تقرير الإفصاح المحاسبي للمسؤولية المجتمعية على أبعاد الاستدامة وعما إذا كانت المسؤولية المجتمعية تحقق رضا الموظفين وكذلك أثر على المراجعة الاجتماعية والبيئية في تحسين الاداء المؤسسة وكذلك العلاقة بين المخاطر البيئية والمجتمعية وأثرها على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية، وحاولت الدراسات السابقة تغطية العديد من الجوانب الإدارية والتجارية والمحاسبية والتي لها علاقة بالمسؤولية المجتمعية إلا أن الدراسات السابقة تناولت المسؤولية المجتمعية من زوايا وأطر مختلفة وإن كانت الدراسات السابقة تتفق مع الدراسة الحالية في موضوعها الرئيسي إلا أن الدراسة الحالية تتناول الجانب التشريعي المنظم للمسؤولية المجتمعية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الإطار النظري والمفاهيمي

المسؤولية المجتمعية: أحد أهم تحديات المسؤولية المجتمعية هو تحديد تعريف ثابت معقول من بين مجموعة متنوعة من المفاهيم والتعريفات (Reinhardt, others, 2008)

وقد عرفها هاورد بوين وهو أحد الرواد في مجال المسؤولية المجتمعية بانها الالتزام باتخاذ قرارات سياسية أو إتباع خطوات عمل أو إتباع سلوكيات مرغوبه من ناحية أهداف وقيم المجتمع. (Bowen, 1953)

وقد ذهب كارول وهو مؤسس هرم المسؤولية المجتمعية إلى أن المسؤولية المجتمعية هي عباره عن التزام الشركات نحو المجتمع والعمل على تقليل الآثار السلبية لنشاط تلك الشركات إلى أقصى حد ممكن(Carrol, 1991)، اما البنك الدولي فقد عرفها على أنها التزام منشئات الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو يخدم التجارة وتنمية المجتمع في آن واحد(World Bank, 2005) ، ونجد أن تعريف البنك الدولي راعى بعد الاستدامة وكذلك وازن بين مصلحة الأطراف المعنية وعلى الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية إلا أن تلك التعريفات قد تباينت في جوانبها الأساسية مما عكس صعوبة التوصل إلى تعريف جامع مانع لهذا المفهوم.

وبعد استعراض المفهوم في الأدبيات وكذلك لدى المنظمات الدولية يرى الباحثون أن المسؤولية المجتمعية هي السياسات والممارسات المسؤولة والمستدامة التي تتبناها وتطبقها الشركات تجاه المجتمع والبيئة طواعية أو وفقا للقوانين واللوائح وذلك أثناء قيامها بممارسه أنشطتها وذلك على نحو يحقق التوازن بين مصلحتها ومصلحة المجتمع والبيئة.

الاستدامة: هي استخدام الموارد في الوقت الحاضر بطريقة لا تؤثر على المستقبل مما يعود بالنفع على البيئة والمجتمع. (Claydon, 2009) وتم تعريفها أيضاً على أنها مفهوم يهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الإنسان في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتركز على النمو المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية المجتمعية (قاسم، 2018)

وهذا التعريف يرتبط بالاستمرارية أي أن أي استمرارية الموارد في الوجود حيث تتحقق التنمية المستدامة الحالية وتحقيق الرفاه وذلك دون الجور على حق الأجيال القادمة في تلك الموارد.

ويري الباحثون أن الاستدامة ما هي إلا الاستخدام الأمثل للموارد في الحاضر مع المحافظة على حق الأجيال القادمة في تلك الموارد.

والهدف الرئيسي من الاستدامة هو تقليل التدهور البيئي والقيام بالعمل بشكل صحيح بما يسمح باستمراريته مما يجعل الطبيعة قادر على تجديد التوازن البيئي ويتم ذلك عن طريق دمج الاختبارات البيئية فعند التخطيط للتنمية وذلك كي لا يلحق الضرر بالطبيعة (همام، 2022).

وتتحقق التنمية المستدامة للشركة من خلال التفاعل الإيجابي المتبادل بين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات والذي يعتبر ضرورة حتمية لنجاح التنمية المستدامة (Aras, & Crowther, 2009)، وتركز الاستدامة على كيفية استخدام الموارد في الوقت الحاضر بطريقة لا تؤثر على المستقبل وهذا يعد بالنفع ليس على البيئة فحسب، ولكن أيضا على الشركات. (Claydon, 2009)

الأطراف المعنية: الاطراف الذين يتأثرون بسياسات الشركة في المسؤولية المجتمعية وهم الموظفون، العملاء، الموردين، المجتمعات المحلية والمساهمين. (Freeman, 1984)

الإجراءات المنهجية للدراسة

إجراءات البحث:

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسين للحصول على البيانات المطلوبة:

- **المصدر الأول: البيانات الثانوية:** للحصول على المعلومات من مصادرها من خلال إطلاع الباحثون على الدراسات المكتبية والتي تعتمد على الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة بهدف صياغة الإطار الفكري للموضوع والنقاط الرئيسية له
- **المصدر الثاني:** الدستور – القوانين –القرارات

منهجية البحث: استخدم الباحثون كلا من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لمناسبتهما لطبيعة البحث.

حدود البحث:

- **الحدود الزمنية: 2014** حتى 2024.
- **الحدود المكانية:** جمهورية مصر العربية.
- **النشأة التاريخية لمفهوم المسؤولية المجتمعية وبيان ماهيتها وأهميتها وأبعادها:** هذا المصطلح ليس حديثا فقد تطور هذا المصطلح تدريجيا وعلى مدى قرون عديده ليصل إلى المفهوم الحالي.

مفهوم المسئولية المجتمعية في العصر الحديث: اكتسب هذا المفهوم شكله الحديث في القرن العشرين، ومع ظهور المجتمعات الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر زادت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الشركات والمجتمع.

وفي عام 1889 نشر "اندرو كارنيجي" مقالا بعنوان "إنجيل الثروة" والذي قدم فيه نظرته حول الثروة والمسؤولية التي تأتي معها، وفي هذا المقال أوضح كارنيجي بأن الأثرياء لديهم واجب أخلاقي لتحسين مجتمع من خلال التبرع بثرواتهم من أجل الصالح العام بدلا من ترك المال لأفراد الأسرة وحث كارنيجي الاغنياء على استخدام أموالهم أثناء حياتهم لدعم المشاريع التعليمية والثقافية وال خيرية (Carnegie, 1889) ، ويعتبر هذا المقال هو اللبنة الأولى في إرساء مفهوم المسؤولية المجتمعية في العصر الحديث وبعدها مر هذا المفهوم بالتطور تبعا للأنظمة الاقتصادية التي سادت في ظل كل فتره من الزمن وهو ما سوف نتناوله كالتالي:

أ- **مرحلة الثورة الصناعية:** صاحب الثورة الصناعية استغلالا شديدا للعمال وخاصة النساء والأطفال الذين كانوا يعملون في ظل ظروف عمل سيئة ويحصلون على أجور متدنية بينما كان يذهب معظم الربح لأصحاب المصانع ولم تقتصر الثورة الصناعية على الإضرار بمصلحة العمال، وقد تميزت هذه المرحلة بمحدودية الأفكار المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية حيث كان الشغل الشاغل لأصحاب المصانع هو تحقيق أعلى ربح ممكن فكان هذا المفهوم بسيطا ومرتبط بمصلحة أصحاب المصانع وكان المفهوم أقرب منه إلى الأعمال الخيرية الطوعية.

ب- **مرحلة الاشتراكية والتوسع الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية:** بعدما ساءت أوضاع العمال المعيشية كان لابد للدول من أن تتدخل لمواجهه الاختلالات الفجة بين أجور العمال وأرباح أصحاب المصانع وهذا التدخل جاء نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي ولمنع تفاقم الوضع.

وكان للأفكار الاشتراكية بالغ الأثر في تغيير وجهه نظر الشركة من السعي الحصري لتحقيق الربح إلى مراعاة القيمة الاجتماعية والبيئية وهذا بدوره أدى إلى تطور مفهوم الثلاثية المستدامة والتي تتضمن الاعتبارات المالية والبيئية والاجتماعية في عمليات الشركات. (Matten & others, 2008) ، وفي هذه المرحلة تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية حيث ازداد الوعي بأهميتها وأصبح المفهوم أكثر نضجا وتطورا وبدأ يتجاوز الاهتمام بوضع العاملين الداخلي بالشركة ليمتد إلى التأثير الاجتماعي الأوسع والبيئة المحيطة، الأمر الذي يمكننا القول معه أن الأفكار الاشتراكية مهدت الطريق للمسؤولية المجتمعية.

ج- **مرحلة جماعات الضغط:** تتمثل جماعات الضغط في منظمات البيئة والتي تقوم بحملات مؤثره ضد ممارسات الشركات التي تنتهك البيئة مما أجبر الشركات على تبني ممارسات أكثر استدامة وكذلك منظمات حقوق الإنسان والتي ضغطت على الشركات الكبرى لتحسين ظروف العمال وكذلك جمعيات حماية المستهلك، وفي هذه المرحلة تم تحديد الأهداف المجتمعية في شكل شعارات ومدونات أخلاقية وتشريعات مما شكل معه نقل نوعية في تطور المفهوم وذلك لتبني المسؤولية المجتمعية في شكل قوانين التزمت بها الشركات.

تطور المفهوم في الادبيات: يعتبر هاوارد ار بوين من أوائل الذين كتبوا بشكل موسع عن مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات حيث وضع بوين حجر الأساس للمسؤولية المجتمعية للأعمال في كتابه المسؤولية المجتمعية لرجال الاعمال والذي نشر عام 1953، وبعدها وفي عام 1984 ناقش إدوارد فريمان في كتابه الإدارة الاستراتيجية نهج أصحاب المصلحة دور الأطراف المعنية في المسؤولية المجتمعية للشركات وأسس نظرية الأطراف المعنية والتي تربط المسؤولية المجتمعية بالتزامات الشركة تجاه جميع الأطراف وليس تجاه المساهمين فقط.

أهمية المسؤولية المجتمعية:

1- **بالنسبة للشركة:** تعد المسؤولية المجتمعية للشركة استثمارا طويل الأجل ذو عائد على المدى الطويل يفوق التكلفة المنفقة على أوجه النشاط الاجتماعي للشركة (دكروري، 2008) وذلك من خلال تبني ممارسات مستدامة لزيادة الإنتاجية وتقليل النفايات عن طريق إعادة تدويرها وبالتالي تقليل التكاليف، إضافة إلى أنها تساهم في تحقيق رضا العاملين بالشركة، وتعمل على تحسين سمعه الشركة وصورتها، كما تحسن من جوده المنتجات، وتمثل المسؤولية المجتمعية للشركة عمليه مهمه في علاقاتها مع المجتمع لمواجهه الضغوط والانتقادات الموجهة إليها.
كما تسهل من عملية الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداثه بعض المؤشرات مثل مؤشر داو جونز (المغربل وفؤاد، 2008)

2- **بالنسبة للدولة:** يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في دفع عجلة التنمية وذلك بتوفير فرص عمل مما يؤدي إلى تقليل البطالة ويزيد من وتيرة التنمية الاقتصادية، اهتمام القطاع الخاص بدعم البحث والتطوير مما يقلل من النفقات التي تتحملها الدولة في هذا الشأن، كما تعمل على تقليل العبء المالي الذي تتحمله الدولة بدعمها مجالات مثل الصحة والتعليم وغيرها، وتحقيق التنمية المستدامة.

3- **بالنسبة للمجتمع:** تساعد على الارتقاء بالخدمات المجتمعية لتلبية احتجاجات الفئات المستهدفة بشكل أفضل، كما تساهم المسؤولية المجتمعية في تعزيز الاستقرار المجتمعي من خلال تكافؤ الفرص والعدالة، وتحقق رضا المستهلكين، إضافة إلى تحقيق ميزة تنافسية في السوق، كما تقدم المسؤولية المجتمعية للشركات مجموعة من القيم التي يمكن أن تبني مجتمعا متماسك بشكل كبير وتساهم في الوصول إلى نظام اقتصادي مستدام. (الحمادي، 2021)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أبعاد المسؤولية المجتمعية: بالحديث عن أبعاد المسؤولية المجتمعية فإننا لا نقصد هنا مجموعة محددة من النقاط، بل يتعدى الأمر ذلك ليكون مجموعة متكاملة من الممارسات والأخلاقيات والقيم التي تبلور سلوك المنظمة تجاه هذه الأبعاد وبحيث تتفاعل جميع هذه الأبعاد مع بعضها البعض لتشكل في النهاية دور الشركة في تطوير المجتمع ومراعاه البيئة، وقد قسم ارتشي بي كارول المسؤولية المجتمعية للشركات في شكل هرمي وحددها في أربعة أبعاد كالتالي:

1- **البعد الإنساني:** ويقصد به أن تقوم الشركة باعتماد البرامج التي تهدف الخدمة الإنسان بغض النظر عن عرقه أو لونه أو دينه وكذا تضمين الشركات في برامجها المجتمعية الواجبات تجاه الأفراد والمجتمع، وتتضمن هذه المسؤولية قيام الشركة بتقديم خدمات إنسانية بها الشركة بشكل تطوعي، ومن أبرز الأمثلة على هذا البعد هو قيام بيل جيتس مؤسس شركة Microsoft بالتبرع للمرضى المصابين بالإيدز في الهند بمبلغ 100 مليون دولار كما قدم 246 مليون دولار كما قدم أيضاً دعم لأكثر من 5000 منظمة غير هادفة للربح حول العالم. (غالي، 2020)

2- **البعد الاقتصادي:** تسعى أي شركة أو مؤسسة لهدف رئيسي وهو تعظيم الربح ويركز هذا البعد على كيفية تحقيق الشركة للربح بشكل أخلاقي ومسؤول ومن ثم تخصيص جزء من هذا الربح للوفاء بمسؤوليتها المجتمعية وتقتضي المسؤولية الاقتصادية للشركات قيامها بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية كما يشمل تحقيق أقصى استفادة من التقدم التكنولوجي لمعالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة وكذلك تبني الشركات مبدأ الشفافية والاستدامة في الإفصاح المالي وذلك كله يعزز الثقة بين الشركة والأطراف المعنية بما يسهم في تفعيل الحوكمة.

ويجب أن يشمل هذا البعد التأثيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لأنشطة الشركة على المجتمع والبيئة وأصحاب المصلحة فيها (Belal & others, 2008)

3- **البعد القانوني:** يتمثل هذا البعد التزام الشركة بالقوانين والتشريعات المعمول بها، مما يحمي حقوق أصحاب المصلحة ويحد من تجاوز الشركات ويركز هذا البعد على حماية البيئة والعدالة الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية وحماية المستهلك (Corne & Mihaela, 2010) ونستطيع القول بأن البعد القانوني يبلور الاتجاه العالمي نحو تحميل الشركات مسؤولية قانونية ومجتمعية تجاه المجتمعات التي تعمل بها وتمارس فيها أنشطتها ويعد هذا الاتجاه خطوة مهمة لتحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية المجتمعية.

4- **البعد الأخلاقي:** بينما تشكل المسؤولية القانونية إطارا ملزمة للشركات فإنه على العكس في المسؤولية الأخلاقية فإنها لا تكون إلزامية، بل عليها أن تتصرف بما يتماشى مع الأخلاق المؤسسية وأن تكون مبنية على أساس أخلاقية وأن تراعي الجانب الأخلاقي في قراراتها مما يؤدي إلى قيامها بأن أنشطتها بشكل صحيح وكما هو متوقع منها من قبل المجتمع وبالتالي فإن المسؤولية الأخلاقية للشركة تتمثل في الأنشطة والمعايير التي يتوقعها المجتمع منها أو يبغضها وينبذها وذلك على الرغم من عدم النص عليها قانونا.

ومن الأمثلة على هذه الأنشطة التبرعات المالية التي تدعم برامج إعادة تأهيل مدمني المخدرات أو المبادرات التي تهدف إلى محو الأمية (Jamali & Mirshak, 2007) فهم هذه الأبعاد الأربعة يتطلب إيجاد توازن بين متطلبات الشركة من تعظيم الربح والنجاح الاقتصادي والوفاء بالتزاماتها في الإطار القانوني والأخلاقي والإنساني، وأن تكون هذه الشركات جزء من حلول المشكلات الاجتماعية.

- **المسؤولية المجتمعية من الطوعية إلى الالزام:** على مدار العقود الماضية كان ينظر إلى المسؤولية المجتمعية من الجانب الأكاديمي باعتبارها مسؤولية أخلاقية تلتزم بها الشركات طواعية ولكن في الآونة الأخيرة صدرت دعوات لتوفير الدعم القانوني للمسؤولية المجتمعية وإسباغ الطابع القانوني عليها حيث تكون الشركات مسؤولة بمقتضى القانون الدولي ومبادئ القانون العام والقانون الوطنية والتوجيهات الصادرة عن المنظمات الدولية كما أن قوى السوق والمنظمات غير الحكومية قد تجبر الشركات على العمل والتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا. كما كان في الماضي يتم إطلاق برامج المسؤولية المجتمعية من قبل الشركات لتحسين صورتها وسمعتها وفي الوقت الراهن أصبحت المسؤولية المجتمعية ضمان لاستمرار الأعمال التجارية حيث تخطت كونها عمل خيري يمول من النشاط التجاري منفصلا عن عمليات الشركات إلى أن أصبحت ضمن استراتيجية وأهداف الشركات، الأمر الذي يمكننا القول معه أنها أصبحت تعمل كقانون غير رسمي.
- **التشريعات والقرارات الحاكمة المسؤولية المجتمعية.**

تعتبر مصر من الدول الرائدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال المسؤولية المجتمعية وإيمانا بأهمية المسؤولية المجتمعية نص عليها الدستور المصري الصادر في 2014 وذلك في المادة رقم 36 منه والتي نصت على أن "تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع " (الجريدة الرسمية، 2014)، ويعتبر هذا النص خطوة مهمة في طريق تفعيل المسؤولية المجتمعية ونتيجة منطقية لتطور المفهوم في مصر.

كما نص المشرع المصري في القانون رقم 198 لسنة 2014 في قانون الثروة المعدنية في المادتين رقمي 10، 11 على تخصيص نسبه 1% و6% من قيمة الإنتاج السنوي لخامات المناجم والمحاجر يتم تخصيصها للمساهمة في التنمية المجتمعية بالمحافظة الواقع بها مساحة الاستغلال وذلك وفقا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية". (الجريدة الرسمية 2014–2019)، وقد حددت اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بالقرار رقم 108 لسنة 2020 في المادتين رقمي 33،49 (الجريدة الرسمية 2020) أوجه إنفاق هذه الأرباح على بناء وتطوير المدارس والمستشفيات ورصف ورفع كفاءة الطرق ومشروعات البنية التحتية من مياه شرب وصرف صحي مع إعطاء الأولوية للقري الأكثر فقرا، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إلزام الشركات بمسؤوليتها المجتمعية.

وقد خصص قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 الفصل الثالث منه على المسؤولية المجتمعية للمستثمر والتي نظمتها نص المادة 15 والتي نصت على أنه "يجوز للمستثمر تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة تخصيص نسبه من أرباحه الثانوية لاستخدامها في إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعه الاستثماري من خلال مشاركته في كل المجالات الأتية أو بعضها 1– اتخاذ التدابير اللازمة لحمايه البيئة وتحسينها 2– تقديم خدمات أو برامج في مجالات الرعاية الصحية أو الاجتماعية أو الثقافية أو في احدى مجالات التنمية الأخرى 3– دعم التعليم الفني أو تمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التي تستهدف تطوير الإنتاج وتحسينه بالاتفاق مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي 4– التدريب والبحث العلمي" (الجريدة الرسمية 2017)وهذه المجالات التي حددها هذا النص هي مجالات المسؤولية المجتمعية للشركات تجاه العاملين بها وتجاه المجتمع والبيئة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة (ESG)

وقامت هيئة الرقابة المالية بإصدار قرارها رقم 49 لسنة 2021 بإصدار السندات الخضراء حيث أصدرت مصر أول سندات خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 750 مليون دولار وذلك من أجل إعادة توجيه رأس المال الخاص نحو استثمارات أكثر استدامة.

وفي عام 2021 أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية القرارين رقمي 107لسنة 2021 والتي ألزمت بمقتضاهما الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والتي لا يقل رأس مالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 100 مليون جنيه استيفاء الإصلاحات المتعلقة بالممارسات البيئة والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة بتقريرها السنوي المعد من قبل مجلس إدارتها، والقرار رقم 108لسنه 2021 ألزم الشركات التي لا يقل رأس مالها المصدر عن 500 مليون جنيه باستيفاء الإفصاحات (موقع هيئة الرقابة المالية).

وشملت تلك الإفصاحات مجموعة من العناصر المتنوعة التي تركز على الجوانب الاجتماعية، البيئية، والحوكمة (Environment, Social, Governance, ESG)، وذلك لتوفير رؤية شاملة عن مدى التزام الشركات بمعايير الاستدامة.

ففي الجانب المجتمعي، ركزت الإفصاحات على عدة معايير مهمة، منها:

التنوع بين الجنسين داخل الشركة، موضحًا عدد الموظفين من الجنسين في كل وظيفة. نسبة الأجور، بما يضمن المساواة وعدم التمييز، الالتزام بسياسات تجرّيم التحرش الجنسي والتمييز بجميع أشكاله ومحاربة عمالة الأطفال والعمالة القسرية، والتأكيد على الامتثال لضوابط قانون العمل بما يضمن حقوق العمال.

أما الجانب البيئي، فقد تضمنت الإفصاحات مؤشرات مثل نسبة انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة الشركة، وآليات إدارة المخلفات وإعادة تدويرها. وتهدف هذه الإفصاحات إلى قياس التأثير البيئي للشركات وتعزيز التزامها بحماية البيئة وتقليل الأضرار السلبية على البيئية.

وبشأن مجال الحوكمة، شملت الإفصاحات جوانب تتعلق بمكافحة الفساد مثل: الإفصاح عن السياسات والقرارات المتعلقة بمكافحة الرشوة، الامتثال لقواعد حماية البيانات الشخصية، بما يضمن خصوصية العملاء، والالتزام بقواعد قانون حماية المستهلك، الذي يكفل حقوق المستهلكين.

وقد سار البنك المركزي على نفس هذا النهج فقد ورد في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك والصادرة في 2024/9/17 في الشق الخاص بالإفصاح والشفافية حيث نصت المادة 5-1-6 أنه "يتعين على البنك الإفصاح في الوقت المناسب عن البنود الواردة أدناه..6- نبذة عن سياسات البنك الداخلية المتعلقة بممارسات الحوكمة على سبيل المثال لا الحصر سياسة المسؤولية المجتمعية..." ونجد أن هذا النص ترك توقيت الإفصاح في يد البنك ولم يحدد معاد محدد للإفصاح وكان من الأفضل أن يحدد النص موعد الإفصاح وألا يتركه في السلطة التقديرية للبنك، كما تبني البنك المركزي المصري من قبل ذلك سياسات التمويل المستدام فقد أصدر توجيهاته بتاريخ 2021/7/18بشأن متطلبات تطبيقه على القطاع المصرفي بشأن التمويل المستدام والمبادئ الاسترشادية الخاصة به وقد حددت تلك التوجيهات عناصر التمويل المستدام (العنصر البيئي ،الاجتماعي ، الحوكمة) وكما حددت المبادئ والتي من أهمها "العمل على دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة في أنشطة البنوك التمويلية ،إدارة مخاطر تغير المناخ، تطبيق مبادئ الاستدامة على أنشطة وأعمال البنوك الداخلية" ، وتعد تللك الخطوة ايجابية لتحقيق الاستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وبصدور القرار رقم 3456 لسنة 2022 تم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 وذلك باستحداث ستة انواع من السندات لتمويل المشروعات والمجالات الخاصة بالتنمية المستدامة تأتي على رأسها سندات التنمية المستدامة، سندات المناخ، سندات تمكين المرأة، السندات ذات البعد الاجتماعي، وهذه السندات ليست أدوات مالية تمويلية فقط وإنما تتعداها لتصبح آليه للاستثمارات الخضراء التي تخلق استثمارات مسؤولة بيئيا ومجتمعيا تؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وحرصا من الدولة على أهمية إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة كونه شريك فاعل ورئيسي في تحقيقها وذلك عن طريق المسؤولية المجتمعية للشركات فقد نص القانون رقم 18 لسنة 2022 بشأن التخطيط العام للدولة في المادة الثالثة (ح) في تعريفه للمشاركة والانفتاح على المجتمع بأنها "مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والدراسات في تنفيذ خطط التنمية ومتابعتها وإتاحتها للرأي العام " (الجريدة الرسمية 2022) وهذا النص يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة خاصة الهدف (17) الخاص بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، حيث إنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام الوثيق بالشراكة والتعاون بين القطاع العام والخاص ، ويعكس هذا النص أيضا توجه الحكومة لتفعيل مبادىء الحوكمة والشفافية ويبرز الدور التكاملي بين القطاع العام والخاص والبحثي في القضايا الخاصة بالمسؤولية المجتمعية .

وفي خطوة مهمة أصدرت هيئة الرقابة المالية قرارها رقم 30 لسنة 2024 بشأن اعتماد سجلات الكربون الطوعية المحلية لديها (الجريدة الرسمية 2024)، وتعتبر شهادات الكربون أداة مالية لتحفيز الاستثمار في مشاريع خفض الانبعاثات بما يسهم في الوصول إلى الحياد الكربوني،

وتأتي هذه التشريعات والقرارات لكي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تسعي الحكومة المصرية لتنفيذها في رؤيتها 2030.

ويري الباحثون أن تلك النصوص بداية جيدة، وتتحقق بها الفرضية الثانية للبحث من أن التشريعات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية تساهم في تحقيق الاستدامة ولكن لا يجب أن تقف التشريعات عند هذا الحد بل يجب أن يتم إجراء تعديلات عليها، فهناك بعض القصور في التشريعات السالف ذكرها حيث مازالت النسبة الواردة في المادة 10 من قانون الثروة المعدنية والمخصصة للتنمية المجتمعية قليلة نسبيا، كما جاء نص المادة 36 من الدستور فضفاضاً ولم يحدد آلية محددة لكيفية أداء القطاع الخاص بمسؤوليته المجتمعية، كما أن نص المادة 15 من قانون الاستثمار جاء بصيغة غير إلزامية وهو ما يعكس أن المسؤولية المجتمعية ما زال ينظر إليها القانون على أنها عمل خيري طوعي وأنها وليست التزاما على الشركات، وكذلك لم يخصص قانون الاستثمار نص يقوم فيه بوضع تعريف واضح ومحدد للمسؤولية المجتمعية بالأضافة إلي أنه تم إجراء تعديل على قرار هيئة الرقابة المالية رقم 107 بالقرار رقم 196 لسنة 2022 بإعفاء بعض الأنشطة من الالتزام بالإفصاح الإجباري مما يقلل من دائرة الأنشطة الملتزمة بتقديم الإفصاحات.(الجريدة الرسمية 2023)

العلاقة بين المسؤولية المجتمعية للشركات CSR ومعايير الاستدامة ESG: هما متشابهتان ومترابطتان ولكنهما تختلفان عن بعضهم البعض فكلاهما يهدف في إلى تحقيق الاستدامة في الأعمال التجارية وذلك عن طريق تبني ممارسات بيئية أفضل أو القيام بمساهمة مجتمعية وأيضا تعتبران أساسا لاغنى عنهما في استراتيجية الأعمال وليست مجرد مبادرات فردية ،كما تسهمان في خلق مناخ وتأثير إيجابي على المجتمع والبيئة وتحسنان من سمعة الشركة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وصورتها وتعملان على جذب المستثمرين وتيسير الحصول على الائتمان وتتكاملان حيث يعزز كلا منهما الاخر وتتطلبان درجه عالية من الشفافية وتختلفان في طبيعة كل منهما حيث أن CSR أشمل وأعم وهي عبارة عن مبادرات طوعية بينما معايير الاستدامة ESG هي إطار عمل محدد وواضح وإلزامية في الشق المتعلق بالإفصاح، كما تتباين كل منهما في طريقة قياس كل منهما فالمسؤولية المجتمعية مؤشر أداء وصفي غير ملموس تركز على توضيح الأثر بينما معايير الاستدامة ESG تستخدم مؤشرات أداء قابلة للقياس مثل انبعاثات الكربون واستهلاك المياه والمساواة بين الجنسين ،كما تختلفان أيضا في الدوافع فالمسؤولية المجتمعية تكون مدفوعة بالرغبة في تنمية المجتمع وخدمته والحفاظ على البيئة بينما ESG غالبا ما تكون مدفوعة بضغوط من قبل المستثمرين ويمكننا القول أن CSR تضع الأطر الأخلاقية والقانونية بينما توفر ESG الإطار العملي لقياس وتقييم الأداء المستدام للشركة ،وتعد تقارير الإفصاح عن الاستدامة عن طريق معايير GRI والتي يتم استخدامها من قبل الشركات في الإفصاح عن آثارها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع أي الإفصاح عن الاستدامة حيث تستخدم كمجموعة مترابطة .

المسؤولية المجتمعية من خلال أهداف التنمية المستدامة: أصبحت الاستدامة اليوم ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئة التي تواجه عالم عالمنا من تغيرات مناخ ونقص في الموارد كل ذلك يدعو إلى التحول إلى نمط حياة أكثر استدامة.

ولأهمية الاستدامة فقد عرفها المشرع المصري ولم يترك مجالا للاجتهادات الفقهية في هذا الأمر ففي القانون رقم 18 لسنة 2022 نصت المادة 3 فقرة (أ) الخاصة بتعريف الاستدامة بأنها "تحقيق تنمية متوازنة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا للأجيال الحالية والمستقبلية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بما يضمن قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " (الجريدة الرسمية 2022)، وبذلك فقد ربط المشرع المصري في هذا التعريف بين التنمية المجتمعية والبيئية والاقتصادية وبين مفهوم الاستدامة.

وسوف يتم تناول المسؤولية المجتمعية من خلال أهداف التنمية المستدامة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك على النحو التالي:

- **من جانب البيئة (Environment):** حيث رافق التقدم الاقتصادي تدهور بيئي هدد الأنظمة البيئية، ولهذا تسعى الشركات الملتزمة بالمسؤولية المجتمعية إلى تحقيق أهداف بيئية من خلال تبني تقنيات حديثة وصديقه للبيئة بحيث يمكن للشركات توفير الطاقة عن طريق مصادر متجددة بما يتماشى مع الهدف 7 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمتمثل في طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (موقع الأمم المتحدة)، بالإضافة إلى تبني سياسات تحافظ على البيئة والنظم البيولوجية فهناك الكثير الذي يتعين القيام به فمن مصلحة الشركات التجارية إيجاد حلول مبتكرة تتيح إنتاج مستدام ويساعد ذلك في تحقيق الهدف 12 والخاص بالاستهلاك والإنتاج المسؤولان وعن طريق التحول إلي الطاقة المتجددة فمن الضروري أن تحول الشركات الطاقة والصناعة والنقل والغذاء والزراعة إلي أنظمة أكثر استدامة الهدف 13 والذي يركز على العمل المناخي ،وعالمياً، تُقدر القيمة السوقية للموارد والصناعات البحرية والساحلية بمبلغ 3 تريليونات من الدولارات سنوياً، أو نحو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي(موقع منظمة الأمم المتحدة) فالتزام الشركات أثناء استغلالها للمحيطات باتخاذ خيارات صديقة للمحيطات بما يسعي لتحقيق الهدف 14 الحياه تحت الماء، وحيث تشكل حماية الحياة البرية هدفا مهما فأنه يتسنى للشركات مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير وإدارة هذه المناطق المحمية للعمل على المحافظة على الحياة في البر "الهدف 15"،. وهذا النهج يعود الفائدة على الشركات على المدى الطويل من خلال تعزيز سمعتها

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

بالإضافة إلى المحافظة على البيئة ويعتبر تجاهل الشركات للمسؤولية البيئة قرارا محفوفة بالمخاطر حيث يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات مالية عليها مثل الغرامات والتي قد تصل إلى حد وقف نشاط الشركة مما يؤثر سلبا على أداء الشركات المالي.

- **من جانب المجتمع (Social):** وذلك من خلال تبني المبادرات المجتمعية والتي تقدم الخدمات للمجتمع المحلي تستطيع الشركات بناء علاقات قوية بالمجتمع المحلي مما يعزز من مكانها كشريك فعال في التنمية وتهدف المسؤولية المجتمعية للشركات في دعم الفئات الأشد احتياجا في المجتمع وذلك للقضاء على الفقر والجوع " الهدف 1 و2 " كما تدعم القطاع الصحي وذلك يعمل على إنجاز الهدف 3 والمتمثل في الصحة الجيدة والرفاه كما تدعم مبادرات المسؤولية المجتمعية قطاع التعليم تماشيا مع الهدف 4 الذي ينص على التعليم الجيد، كما تساهم في مشروعات البنية التحتية من توفير مياه شرب صحية وإنشاء مشروعات الصرف الصحي بما يعزز الهدف 6 والمعني بالمياه النظيفة والنظافة الصحية التي تقوم بها الشركات وذلك للحد من الآثار السلبية للفقر والبطالة في المجتمع من خلال دول كما تساهم الشركات في خلق فرص عمل مما يساهم في تعزيز الاقتصاد للمشاركة في تنفيذ الهدف 8 والذي يرمي إلي توفير العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- **من جانب الحوكمة (Governance):** تسعى منظمات الأعمال إلى تفعيل المسؤولية المجتمعية من خلال سياسات عدم التمييز بين الجنسين وذلك إعمالا للهدف 5 الذي ينص على المساواة بين الجنسين كما تقوم الشركات بوضع المعايير وتعزيز اللوائح التي تضمن إدارة مشاريعها ومبادراتها بشكل مستدام بما يتماشى مع الهدف 9 والمتمثل في الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية كما تعمل على تقليل أوجه عدم المساواة لتحقيق الهدف10 والخاص بالحد من أوجه من عدم المساواة ومن خلال الشركات التي تعمل في مجال الإنشاءات والبنى التحتية يمكن إنشاء مدن ذكية ومستدامة وتعتمد على مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن تحقيق الهدف 11 والمعني بمدن ومجتمعات محلية مستدامة ، وتماشيا مع الهدف 16 والخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية تساهم المسؤولية المجتمعية للشركات على تشجيع إقامة المجتمعات التي تحترم وتدعم الحقوق الفردية، فضلاً عن الحق في الخصوصية وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات وإعداد برامج تدريبية وتطوير للعاملين .

ويري الباحثون أن الأداء الاجتماعي والبيئي والحوكمة للشركات مكملا لبعضهما البعض وذلك بطريقة تخدم الشركة على المدى الطويل وتحقق الشركة من خلال استراتيجيتها في الاستخدام البيئي وتخدم المجتمع على النحو الموضح تفصيلا وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تطبيقا لما يدعو له الهدف 17 والمتمثل في عقد الشراكات لتحقيق الأهداف وذلك كله يساهم في النهاية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، وبالتالي تتحقق فرضية البحث القائمة على أن التزام الشركات بمسؤوليتها المجتمعية يؤدي إلى تحقيق الاستدامة.

النتائج

التشريعات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية قليلة جدا وهي قضية لا يمكن تركها للتقدير الطوعي لأصحاب الشركات حيث يجب معالجتها من خلال التشريع ومازال ينظر إليها على أنها التزام طوعي، عدم وجود تعريف للمسؤولية المجتمعية في النصوص القانونية وكذلك عدم وجود تعريف موحد ومقبول لدى الفقهاء والمنظمات، التغيرات المناخية وقضايا الفقر والبطالة تؤثر على عمل الشركات، الالتزام بالمسؤولية المجتمعية يحقق رفاهية المجتمع ويساهم

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

في حماية البيئة ويعزز الاقتصاد ويحسن من صورة الشركات ويجعلها جاذبة للاستثمارات ، المسؤولية المجتمعية والاستدامة يشكلان آلية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، الفجوة الكبيرة بين استدامة الشركات وتدهور البيئة يرجع إلي قصور في فهم وتطبيق الاستدامة، مراقبة أداء الشركات من شأنه أن يحفز زيادة الالتزام البيئي والاجتماعي والحوكمة ،الاستدامة لا تتمتع حتي الآن بأساس قانوني قوي ودائم، إدارة العلاقات بين المؤسسات العامة والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من شأنه أن يحقق التنمية المستدامة ، قصر الإفصاح عن الاستدامة على الشركات التي لا يقل رأسمالها عن 100 مليون جنية يقلل من عدد الشركات التي تتبنى نهج الاستدامة ويحد من انتشار ثقافة الاستدامة لدى الشركات.

الخلاصة

هدف هذا البحث إلى بيان مفهوم المسؤولية المجتمعية ومراحل تطورها إضافة إلى مفهوم الاستدامة وكذلك استعراض دور المسؤولية المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيضاح وتحليل التشريعات والقرارات المنظمة للمسؤولية المجتمعية والاستدامة واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي لملائمتهما لموضوع البحث، وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها عدم وجود تعريف فقهي موحد المسؤولية المجتمعية، وكذلك لم يضع المشرع المصري تعريف لها. وإن التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية يفيد بها على المدى الطويل إضافة إلى أن المسؤولية المجتمعية هي أداء لتحقيق الاستدامة، وأن المسؤولية المجتمعية لا تقتصر على العمل الخيري وخرج البحث بالعديد من التوصيات منها تحديث التشريعات القائمة التي تخص المسؤولية المجتمعية والاستدامة، وقيام الدولة بإشراك القطاع الخاص في خطة التنمية ومساهمته فيها.

التوصيات

- إشراك المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة في تنظيم المسؤولية المجتمعية للشركات وقيام الدولة بوضع خطة شاملة للتنمية المستدامة يكون دور الشركات فيها واضح ومتكامل بحيث يمكن المشاركة في هذه الخطة عن طريق برامج المسؤولية المجتمعية.
- إنشاء علامة بيئية يتم منحها للشركات التي تساهم بشكل فعال في المسؤولية المجتمعية وتبني نهج الاستدامة.
- العمل على زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية المجتمعية في الإعلام وكذلك تضمنها في المناهج التعليمية الجامعية.
- إجراء تعديلات بصفة دورية على القوانين والقرارات المنظمة للمسؤولية المجتمعية للشركات وذلك لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.
- لتحقيق الاستدامة لابد من تطوير وتفعيل التشريعات المرتبطة بها وذلك لكون التشريعات تعكس سياسات وتوجهات الدولة.
- يمكن للقانون أن يلعب دور تحفيزي للمسؤولية المجتمعية والاستدامة وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- جعل الإفصاح عن الاستدامة إلزامي للشركات بغض النظر عن حجمها أو رأسمالها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المراجع

جمهورية مصر العربية (2014) دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد 3 مكرر (أ) الصادر في 2014/1/18.

جمهورية مصر العربية (2014) الجريدة الرسمية العدد49 مكرر الصادر في 2014/12/9

جمهورية مصر العربية :(2017) الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر (ج) الصادر في 2017/5/31.

جمهورية مصر العربية (2019) الجريدة الرسمية العدد 31 مكرر(و) الصادر في 2019/8/7.

جمهورية مصر العربية (2020) الجريدة الرسمية العدد 2 مكرر (ج) الصادر في2020/1/14.

جمهورية مصر العربية (2024)الجريدة الرسمية العدد 54 تابع(أ) الصادر في 5/5/ 2024

خالد مصطفى قاسم (2012)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة" الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،.

عبد الله بن محمد بن قطيم الحمادي (2021)، تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للتعامل مع الأزمات في المنظمات، مجلة البحوث التربوية النوعية، العدد 6 مايو

مادونا كميل شوقي غالي (2020)، تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على ولاء العميل. دراسة ميدانية على عملاء البنوك الحكومية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

محمد حامد زكي همام (2022)، الاستدامة وفضيلة الانسجام، مجلة كلية الأدب، بجامعة قنا، العدد (56) يوليو.

محمد متولي دكروري عمر. (2008) المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء المبادرات الدولية لإدارة الأزمة وفعالية العدالة الاجتماعية، المؤتمر السنوي الثالث عشر إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

منال متولي عبده رمضان. (2018). إطار مقترح لقياس التأثير المتبادل لدرجة ممارسة المسئولية الأجتماعية والمسئولية البيئية وقواعد الحوكمة على الأداء المالي للشركات. كلية تجارة، جامعة عين شمس.

نهال المغربل، ياسمين فؤاد. (2008) المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية .

Aras, G., & Crowther, D (2009) "Making sustainable development sustainable, management decision", vol. 47, issue 6.

Belal, M., & Hassan & Tarique k. (2008) "Three Dimensional Aspects of corporate social responsibility", journal of Business and Economics, vol.3, No 1.

Carrol, A.B. (1991) "The Pyramid of Corporate Social Responsibilities": Evolution of Definitional construct Business& Society ،38.

Claydon, J. (2009) "Two Models of CSR, and sustainability issue in social and environmental Accounting" VOL.2, No.2.

Cornel, J & Mihaela, (2010) "Dimensions and challenges of social responsibility analysis, Universities, Apulensis Series Economica, vol. 12, No.1.

Edward Freeman, (1984) "Strategic management stakeholder approach".

Eldeep, M. S., Abdel Megeid, N. S. (2017) "An exploration of corporate social responsibility, Disclosure Determinants Corporate Governance and Capital Structure in the Egyptian Stock Exchange Market Egyptian Accounting Review", VOL.4. No.4.

Haward Bowen, (1953) "Social Responsibility of the Businessman" Harper & Brothers.

Jamali، D. & Mirshak ،R (2007) "Corporate Social Responsibility (CSR)" Theory and The Practice a developing country context Journal of Business. Ethics 73(3).

Matten, D., & Moon, J. (2008) "Implicate and explicit CSR: A conceptual Framework for Comparative Understanding of corporate social responsibility" Academy of management review, 33.

Reinhardt F. L., Stavins, R. N., Vietor, R. H. K. (2008) " Corporate Social Responsibility Through an Economic Lens, Review of Environmental Economies and policy", vol. z .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Strange, T., Bayley, A., (2008) "Sustainable Development: linking economy, society, and environment", OECD.

World Bank, (2005) "Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia" Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania: Working Paper.

https://www.carnegie.org/about/our-history/ تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/10 /30

https://fra.gov.eg/en/ موقع الهيئة العامة للرقابة المالية تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/10/1.

موقع الأمم المتحدة تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/12/7 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

SOCIAL RESPONSIBILITY AND ITS ROLE IN ACHIEVING SUSTAINABILITY

Gada. F. Ahmed [(1)]; Faisal. Z. Abdel Wahed [(2)]; Reem. A. Ibraheem [(3)]; Mahmoud Ameen [(4)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) Faculty of Education, Helwan University
4) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

Considering the current challenges of climate change and devastating economic crises, it has become necessary for companies to carry out their social responsibility towards society and the grinding environment. It has become necessary for companies to carry out their responsibility towards society and the environment. This research aims to demonstrate the role of corporate social responsibility in achieving sustainability, in addition to establishing a theoretical foundation for the concept of social responsibility and identifying its dimensions and stating the challenges it faces, then coming up with solutions to these challenges to activate them. The inductive and deductive approaches were followed to identify the laws and legislation regulating corporate social responsibility. This research reached many results, the most important of which is the confusion between the concept of social responsibility and charitable work in many companies, and that the social responsibility initiatives undertaken by companies are individual initiatives that lack coherence and integration, and are carried out in an improvised and voluntary manner and do not work according to a comprehensive plan, which leads to the dispersion of efforts and failure to achieve the maximum possible benefit, as well as the lack of sufficient material incentives, which led to companies slowing down in their commitment to social responsibility. The study recommended reviewing the current legislation related to social responsibility by making periodic amendments to it. And to create a guide for social responsibility as a guiding model for companies, and to increase grants, benefits and incentives for companies committed to social responsibility because the costs of these companies increase due to their commitment to social responsibility, and to encourage other companies to commit to it, with the government in partnership with the private sector to create a unified ethical code of conduct for companies that meets the needs and aspirations of society.

Keywords: Corporate Social Responsibility, Sustainability, Stakeholder.